

الصين أقرب إلى الشرق الأوسط من أي وقت مضى

الصراع الأميركي الإيراني فرصة لتثبيت أقدام بكين في المنطقة

دفع تصاعد الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في الفترة الأخيرة بعد عملية قتل قاسم سليماني إلى تواتر الحديث عن إمكانية واردة لنشوب مواجهة عسكرية تهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط والمصالح المتشابكة لبعض القوى الأخرى. وتعد الصين كقوة صاعدة في موازين القوى الدولية من أكثر الدول المعنية بهذا الصراع ولذلك تتباين الآراء بشأن كيفية تفاعلها مع التطورات الجديدة بين من يرى أنها تريد تواصل انشغال واشنطن بقضايا أخرى لتحقيق قفزة جديدة بعيدا عن الحرب التجارية التي يخوضها ضدها دونالد ترامب، وبين أطراف أخرى تعتبر أن بكين تعد أكثر الدول حرصا على استقرار الشرق الأوسط لضمان مصالحها.

ويبات هادئة وناعمة، إلا أن الحديث عن إمكانية اندلاع هذا الصراع كانت محور الكثير من المحللين والخبراء الذين يعتبرون أنه يمكن أن تكون بكين المستفيد رقم واحد من تواصل هذه الحرب مثلما فعلت ذلك في محطات سابقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أو بعد الغزو الأميركي للعراق في عام 2003.

ما بعد مقتل سليماني

كان الهجوم الأخير الذي قتل فيه الولايات المتحدة قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني وما عقبه من هجوم استهدفت به إيران قاعدتين عسكريتين أميركيتين في العراق، ضمن مؤشرات احتمال نشوب حرب تقودها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تهدد مصالح القوى الدولية الأخرى. وفي علاقة بتعاطي الصين مع المتغيرات الشرق أوسطية، يقول جود بلانشيت، مسؤول الدراسات الصينية بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، وبوني غلاس، مستشارة شؤون آسيا ومديرة مشروع قوة الصين بالمرکز، في تقرير لهما نشر مؤخرا أن البعض رأى أن الصين ترحب بأي حرب تخوضها الولايات المتحدة مع إيران، لأن ذلك من شأنه أن يصرّف نظر واشنطن عن التركيز على التنافس الاستراتيجي

الإيراني مؤخرا منحى النقاش من التخوفات من إمكانية أن تصل المعركة إلى مواجهة عسكرية إلى مسار آخر يتناول بالطرح كيفية تفاعل القوى الدولية الأخرى مع هذه التطورات. تمتلك واشنطن وكذلك طهران نفوذا كبيرا في منطقة الشرق الأوسط، الأولى عبر قوتها العسكرية وإدارتها لخيوط الصراعات الدائرة في المنطقة، فيما لازالت إيران تراهن على اندرها وميليشياتها في دول عديدة كالعراق ولبنان وسوريا واليمن للسيطرة على الشرق الأوسط.

أفشين مولوي

دول المنطقة باتت لا تملك خيار الاقتراب من الصين أو الابتعاد عنها



لكن صراع المصالح في الشرق الأوسط، لا يقتصر على هذين القوتين، بل توجد قوى أخرى لديها الكثير من المصالح التجارية والسياسية تجعلها معنية بالإقليم، منها الصين التي دعت ساعات فقط بعد عملية قتل قاسم سليماني إلى وجوب ضبط النفس لتجنب المنطقة مواجهة عسكرية تهدد مصالح الجميع. لكن رغم أن بكين تحلت في بياناتها السياسية بخطابات

ليس بإمكان واشنطن الاستغناء عن نفط الخليج

والشأن - يقدر الكثير من خبراء النفط بأن الولايات المتحدة ما زالت في حاجة أكيدة إلى بترول منطقة الشرق الأوسط وذلك على عكس ما قاله الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأن بلاده باتت في غنى عن النفط القادم من دول الخليج. ويعتقد هؤلاء الخبراء أن ترامب جانب الصواب حين صرح بهذا الكلام لأن مصافي التكرير الأميركية ما زالت تحتاج لمنتجات نفط الخليج، والتي تشمل تدفق النفط عبر مضيق هرمز. وتجد كمية قليلة من النفط الخام الذي يتم إنتاجه في منطقة الخليج طريقها إلى مصافي النفط الأميركية. ووصل إلى مصافي التكرير الأميركية نسبة تقل عن 5 بالمئة، من أصل 16.5 مليون برميل من النفط الخام والمكثفات التي عبرت مضيق هرمز في عام 2019. والمكثفات نوع خفيف من النفط يستخرج من حقول الغاز. وعلى النقيض من ذلك، اشترت أربع دول آسيوية (الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية) ثلثي النفط الخام والمكثفات التي أنتجت في المنطقة العام الماضي. وفي حال إضافة باقي أنحاء آسيا، فإن هذا الرقم قد يرتفع إلى أكثر من 80 بالمئة. فليس من قبيل العجب أن يطلب الرئيس الأميركي من هذه الدول القيام بدور أكبر من أجل حماية تدفق النفط عبر هرمز. ولكن الشحنات المتجهة إلى الولايات المتحدة لا يمكن التغاضي عنها بسهولة، فأمريكا هي خامس أكبر مستورد للنفط الخام من الشرق الأوسط. وقد تراجعت واردات البلاد من المنطقة بالطبع، مع ارتفاع إنتاج النفط المحلي وحدث طفرة في إنتاج النفط الصخري. ولا يزال نفط الخليج يشكل واحدا من بين كل ثمانية براميل تستوردها الولايات المتحدة. وقبل الطفرة التي حدثت في إنتاج الزيت الصخري، استثمرت المصافي

الأميركي، ووسط مخاوف من تصاعد



بكين لا تحيد عن الخطابات الناعمة

البعض يعتبر أن الصين ترحب بأي حرب تخوضها الولايات المتحدة ضد إيران لأن ذلك يصرّف نظر واشنطن عن التركيز على التنافس الاستراتيجي والتجاري مع بكين

للطاقة، لكنها تظل في الحقيقة تحتاج الحصول على الوقود في الوقت الحالي، نظرا لأنه يوجد في الصين حوالي 300 مليون سيارة تعمل بالغاز والديزل. وهناك أمور مهمة بالنسبة للصين أكثر من مجرد إمدادات الطاقة، ففي الوقت الحالي يعيش حوالي نصف مليون صيني ويعملون في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى حجم الاستثمار المتزايد للصين في المنطقة، فقد قدمت بكين أكثر من 23 مليار دولار في شكل قروض ومساعدات للمنطقة في عام 2018، تضاف إلى 28 مليار دولار استثمارات. ويقول في هذا الصدد، أفشين مولوي الخبير في معهد السياسة الخارجية التابع لكلية الدراسات الدولية المتطورة بجامعة جون هوبكنز الأميركية، إن "العديد من دول المنطقة باتت لا تملك خيار الاقتراب من الصين أو الابتعاد عنها، فلقد مضى وقت ذلك بالفعل بالنظر إلى عدة حقائق؛ منها أن الصين تعد أكبر مستثمر أجنبي مباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأكبر مشتر للنفط الإقليمي، وأكبر شريك تجاري للدول الأعضاء في الجامعة العربية. حيث يتخطى حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية 200 مليار دولار ومن المتوقع أن يزيد عن ذلك".

ويؤكد أن دبي تعتبر من مينا جبل علي مركزا رئيسيا لإعادة شحن البضائع الصينية التي تدخل أسواق الخليج وأفريقيا وجنوب آسيا. ويضيف مولوي "تستخدم الشركات الصينية مجموعة من المنشآت لبيع منتجاتها في المنطقة مثل 'دراغون مارت' في مدينة دبي - وهو مركز تجاري يبيع البضائع بالجملة (والجزئية) - مما يجعله منافسا لمعرض كانتون التجاري الذي يقام مرتين في العام. وهذا يجعل دبي مساهمة في زيادة أرباح التصدير العائدة على الاقتصاد الصيني".

أما في علاقة بمنطقة تقاطع البحر الأحمر مع البحر المتوسط، يقول مولوي "تعتبر القاهرة القاعدة المركزية للصادرات الصينية المتوجهة إلى قارة أفريقيا". ويرتكز المدافعون على فكرة أن بكين تعد الباحث رقم واحد عن الاستقرار في الشرق الأوسط على عدة حقائق أكدها التوجه السياسي للصين ومنها دعواتها الواضحة والقوية طوال الفترة الماضية إلى ضبط النفس من جانب كل من الولايات المتحدة وإيران. ويعززون هذا الموقف بالاعتماد على ما قاله وزير الخارجية الصيني وانغ يي في الرابع من يناير الحالي "يتعين ضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج"، فالحقيقة التي لا مراء فيها هي أن للصين مصالح كبيرة للغاية في المنطقة، ولذلك فهي لا تريد أن تتحول إلى الفوضى".

فإنها على خلاف الدول الكبرى الأخرى التي لها مصالح في المنطقة، مثل روسيا والولايات المتحدة، تعد دولة غير منتجة للنفط أو الغاز، ولكنها مستهلكة بدرجة كبيرة، حيث تمثل وارداتها 70 بالمئة من استهلاكها من النفط. وفي عام 2017، تجاوزت الصين الولايات المتحدة لتصبح أكبر مستورد للنفط الخام، وفي ظل مواصلة الصين جهودها لرفع مستوى المعيشة والتحول إلى استهلاك محلي متزايد، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار لاقتصادها المتباطئ، سوف تكون الأولوية الحصول على إمدادات مستقرة من الطاقة.

ورغم أن روسيا تعتبر مصدر النفط الخام الرئيسي بالنسبة للصين، فإن أكثر من نصف وارداتها يأتي من الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). وتعتبر المملكة العربية السعودية والعراق وسلطنة عمان، أكبر ثلاث دول في الشرق الأوسط تمد الصين بالنفط، بما يمثل حوالي ربع إجمالي واردات العملاق الآسيوي من الخام. وإيران نفسها تمد الصين بـ 585400 برميل من الخام يوميا. ومن ثم فإن أي توقف في هذه الإمدادات، سوف يكون مكلفا بدرجة كبيرة للصين على المدى القصير.

ورغم أن بكين تحاول جاهدة تحويل اقتصادها نحو مصادر أكثر استدامة

طويل الأمد في الشرق الأوسط على نطاق كبير، فإنه لا شك في أن بكين سوف تسعى إلى الاستفادة من هذا التحول الاستراتيجي.

ويلفت بلانشيت وغلانر النظر إلى أنه على الرغم من أن توريد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط كان عنصرا مهما لنفاذ الفرصة الاستراتيجية الحالية، فإن الظروف الآن مختلفة بالنسبة للصين في مطلع القرن الحالي، فإن الظروف الآن مختلفة بدرجة كبيرة، ففي ضوء اعتماد الصين الكبير على إمدادات المنطقة من الطاقة واستثماراتها المتزايدة في الدول العربية، تسعى بكين بصورة رئيسية إلى الحفاظ على الوضع الراهن؛ إذ إن بقاء الشرق الأوسط مستقرا هو خيار أفضل بالنسبة للصين من أي حرب تعرض للخطر حجم مصالحها المتزايدة في المنطقة.

وضع مختلف

يؤكد الباحثان أن عام 2020 ليس مثل عام 2001، ولا شك أن اتساع نطاق المصالح والاستثمارات العالمية الصينية يعني أن تكلفة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ستكون باهظة، حتى لو أضعف ذلك قدرة الولايات المتحدة على الانخراط في منافسة مع الصين. وبالنسبة لاحتياجات الصين من الطاقة،

الأميركية ملايين الدولارات في عمليات تطوير من أجل تكرير النفط الخام الثقيل، والأرخص نسبيا، من الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وقامت هذه المصافي منذ عام 2012، بإعادة تجهيز منشآتها مجددا لمعالجة المزيد من الزيت الصخري الخفيف، الذي يحتوي على نسبة قليلة من الكبريت، أو الذي يخلو منه تماما.

الرئيس الأميركي جانب الصواب حين قال إن بلاده ليست بحاجة إلى النفط القادم من الشرق الأوسط

وفي ظل تصاعد حدة التوتر حاليا مع إيران، بدأت حقيقة وجود مصادر أقل لاستيراد النفط الخام الثقيل (الذي يحتوي على تركيزات عالية من الكبريت)، وهو الذي تعتمد عليه مصافي الخليج، واضحة تماما. وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على صادرات النفط الفنزويلية في يناير من عام 2019، كما تواجه المكسيك وكولومبيا تراجعا في إنتاج النفط نتيجة نقص الاستثمارات الجديدة. وفي الوقت الحالي، تظل كندا أكبر مصدر للنفط بالنسبة للولايات المتحدة، ولكن الشرق الأوسط يلبى معظم الكمية الباقية.

وأكد ريسيتيان لوميرا، مؤسس شركة أرسيل، وهي شركة للخدمات

الهجمات على البنية التحتية الرئيسية للنفط في المنطقة، والتي تشمل تدفق النفط عبر مضيق هرمز. وتجد كمية قليلة من النفط الخام الذي يتم إنتاجه في منطقة الخليج طريقها إلى مصافي النفط الأميركية. ووصل إلى مصافي التكرير الأميركية نسبة تقل عن 5 بالمئة، من أصل 16.5 مليون برميل من النفط الخام والمكثفات التي عبرت مضيق هرمز في عام 2019. والمكثفات نوع خفيف من النفط يستخرج من حقول الغاز. وعلى النقيض من ذلك، اشترت أربع دول آسيوية (الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية) ثلثي النفط الخام والمكثفات التي أنتجت في المنطقة العام الماضي. وفي حال إضافة باقي أنحاء آسيا، فإن هذا الرقم قد يرتفع إلى أكثر من 80 بالمئة. فليس من قبيل العجب أن يطلب الرئيس الأميركي من هذه الدول القيام بدور أكبر من أجل حماية تدفق النفط عبر هرمز.

ولكن الشحنات المتجهة إلى الولايات المتحدة لا يمكن التغاضي عنها بسهولة، فأمريكا هي خامس أكبر مستورد للنفط الخام من الشرق الأوسط. وقد تراجعت واردات البلاد من المنطقة بالطبع، مع ارتفاع إنتاج النفط المحلي وحدث طفرة في إنتاج النفط الصخري. ولا يزال نفط الخليج يشكل واحدا من بين كل ثمانية براميل تستوردها الولايات المتحدة. وقبل الطفرة التي حدثت في إنتاج الزيت الصخري، استثمرت المصافي

الأميركي، ووسط مخاوف من تصاعد

